حقيقة المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل

الاهرام فى ١٩٩٣

(٦)

من النتائج غير المتوقعة للخلاف بين أمريكا وإسرائيل حول ضمانات قرض العشرة مليار دولار لتوطين المهاجرين السوفيت أن إنكشف كثير من خبايا المعونة الأمريكية لإسرائيل التى لم تكن معروفة أو غير واضحة من قبل. وبدأت الصحافة الأمريكية المتخصصة مؤخرا فى نشر كثير من الوثائق والإحصائيات الجديدة عن هذا الموضوع.. المفاجأة فيما نشر ليست فى إبراز قدرة إسرائيل على التحكم فى الكونجرس الأمريكى ـ فهذا متوقع لأسباب سياسية معروفة ـ ولكن الجديد هو الاستراتيجية الفنية المتطورة. والمعقدة التى تستخدمها إسرائيل للحصول على المعونة الأمريكية بالحجم والشكل والتوقيت الذى ترغبه.

وفى ضوء المعلومات الجديدة أصبح من الممكن أن نقارن بين المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل. ويجدر بمصر أن تدرس

الاستراتيجية الإسرائيلية بعناية إذ أنها تقدم نموذجا فنيا يمكن أن يحتذى لتحسين أداء المعونة الأمريكية لمصر. وخاصة أن بعض لجان الكونجرس الأمريكى بدأت تنتقد فاعلية المعونة الأمريكية لمصر وأبدت مصر رغبتها فى التفاوض لتطويرها. وتحصل إسرائيل ومصر على أكثر من ٥٠٪ من ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية بأكملها ولذلك فإن المقارنة بين المعونة للبلدين دائما قائمة سواء فى الكونجرس أو الإدارة الأمريكية. بل إن إسرائيل نفسها تقوم بهذه المقارنة لتبرر مطلبها الدائم بأن تعامل «معاملة خاصة» بالقياس إلى مصر بالنسبة لحجم أو شكل أو توقيت المعونة لها ـ وقد لا يتاح لمصر أن تطلب «معاملة خاصة» بالقياس إلى إسرائيل لأسباب سياسية ولكنه من الجائز أن نطالب ـ على الأقل ـ بالمعاملة بالمثل من النواحى الفنية.

والآن إلى عرض مكونات الاستراتيجية الإسرائيلية ومقارنة المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل:

أولا ـ تدفع المعونة الأمريكية لإسرائيل نقدا ومقدما:

تبدأ السنة المالية للحكومة الفيدرالية الأمريكية فى أول أكتوبر من كل عام. وفى هذا اليوم نفسه تتسلم إسرائيل شيكا مسحوبا على الخزانة الأمريكية بقيمة المعونة الأمريكية عن العام القادم بأكمله. وبعد إيداع الشيك بحسابها تقوم إسرائيل بشراء أذون ـ الخزانة الأمريكية بنفس المبلغ وفى نفس اليوم. وبذلك فإن إسرائيل تحصل على معونتها نقدا فى أول يوم من السنة المالية ويضاف إليه فوائد

أذون الخزانة على هذه المعونة طوال العام. وكمثال يقدر حجم الفائدة المكتسبة على المعونة الأمريكية لإسرائيل بمبلغ ١١٠,٧ ملايين دولار بداية من أول أكتوبر سنة ١٩٩١ أما المعونة الأمريكية لمصر فهى معظمها عينية وتدفع على مدار السنة المالية ويحصل على معظمها المصدرين الأمريكيين مقابل سلع وخدمات تصدر من أمريكا لحساب مشروعات محددة مسبقاً. والاستثناء الوحيد هو مبلغ ١١٥ مليون جنيه تدفع نقدا لمصر ويقوم الكونجرس أحيانا برفض دفعها لأسباب سياسية كما حدث من عامين.

ثانيا ـ تخصص المعونة الأمريكية لإسرائيل في أشكال متنوعة ومتناثرة بما يصعب تجميعها:

تخصص المعونة الأساسية لإسرائيل مثل بقية الدول التى تتلقى المعونة تحت ميزانية واحدة للمعونة الخارجية. ولكن إسرائيل استطاعت أن تخصص معونات إضافية أخرى عديدة تحت ميزانيات وبنود أخرى لاتمت للمعونة الخارجية بصلة. حتى أن صحيفة نيويورك تايمز تذكر أنه يصعب تجميع الأرقام المخصصة للمعونة الإسرائيلية لتحديد الحجم الحقيقى لهذه المعونة وإجمالها. وتتخذ إسرائيل عدة أساليب لتحقيق هذا الغموض أولها: أن بنود المعونة تدرج فى أوقات مختلفة دون أن ترتبط بعضها بعض. وثانيها: أن هذه البنود تلحق بالميزانيات الأمريكية الداخلية حتى لا ينكشف

أمرها، وكما يقال فإنها تدفن فى أضابير هذه الميزانيات. وثالثا: أن المبالغ الإضافية المخصصة تقسم إلى مبالغ صغيرة وتلحق بتشريعات متناثرة حتى لا تثير الإنتباه من حيث حجمها. ورابعا: إذا توقعت إسرائيل أية اعتراضات من الإدارة الأمريكية لأى من هذه البنود فإنها تلحقها بأحد التشريعات الهامة التى ترغب الإدارة فى إقرارها. بالتالى تضمن إسرائيل أن طلبها لن يرفض بواسطة الفيتو حيث يتطلب القانون الأمريكى إقرار التشريعات برمتها وليست بندا ببند. وكمثال فإن مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس فى خلافهم مع الرئيس بوش حول ضمانات المليارات العشرة كانوا يخططون لإلحاقها بميزانية المعونة الخارجية لهذا العام وبذلك يرغمون الرئيس على الاختيار بين الموافقة عليها أو استخدام الفيتو وما يعنيه هذا من قبل المعونة الخارجية عن جميع دول العالم بما فيها مصر وهذه مخاطرة يصعب على مصر نفسها تقبلها. ونتيجة هذه الأساليب فإن المعونة الإسرائيلية تخصص فى عشرة بل مئات البنود حتى أن الوول ستريت جورنال حصرت فقط عشرين بندا ثم ذكرت أن بقية البنود إما أحجامها صغيرة أن يصعب حصرها أو لم تكتشف بعد.

وبالمقارنة فإن المعونة الأمريكية لمصر تتكون من أربعة بنود أساسية كلها ملحقة بميزانية المعونة الخارجية إلا فى حالة الاستثناء القصوى. ويتم إقرارها فى أوقات معينة ومن السهل حصرها ومتابعتها والرقابة عليها.

ثالثا ـ حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل المعلن أقل من حجمها الفعلي:

حسب التقارير الرسمية تحصل إسرائيل على معونة قدرها ٣ مليارات دولار سنويا. حتى أن الرئيس بوش بنفسه استخدم هذا الرقم عندما قال أن كل مواطن إسرائيلى يتلقى ألف دولار كمعونة أمريكية، وتقول النيويورك تايمز أن الرقم الفعلى هو أربعة أو خمسة أضعاف ما ذكره الرئيس بوش. بينما نشرت الوول ستريت جورنال إحصائية تقول أن الحجم الحقيقى للمعونة هو ٥,٤١٤ مليار دولار وليس ٣ مليارات دولار وأن إسرائيل حصلت فعلا على ٧٧ مليار دولار معونة ما بين أعوام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ والمتوسط السنوى هو ٥,٩٢٣ مليار دولار!! وحتى يتفهم القارئ كيف تحصل إسرائيل على هذا المبلغ يلزم أن نوزع المعونة بين بنودها المتنوعة والمتناثرة التى بدأت تتضح. ولنبدأ بالمعونة العسكرية لعام ١٩٩١ وتقسم كالآتى:

المبلغ دولار أمريكي		اسم المعونة
١,٨	مليار	المعونة العسكرية الأساسية.
٣٤	مليون	الفائدة المكتسبة عن هذه المعونة
١٥٠	مليون	منحة فائض طائرات اف ١٥.
١٠٠	مليون	تكلفة تخزين المعدات العسكرية الأمريكية.
١٣	مليون	منحة فائض معدات عسكرية.
٤٢	مليون	منحة تطوير صواريخ أرو.
٧٠٠	مليون	منحة فائض معدات عسكرية أخرى.
١٥	مليون	منحة تطوير ميناء حيفا.
٢,٩٩٢	مليار	اجمالى المعونة العسكرية.

وهـذا هو المبلغ المدفوع فعلا وليس ١,٨ مليار كما يعلن رسميا. أما المعونة الاقتصادية فإن بنودها أعجب وتشمل:

المبلغ دولار أمريكي		اسم المعونة
١,٢	مليار	المعونة الاقتصادية الأساسية.
٣٦	مليون	الفائدة المكتسبة عن هذه المعونة
٦٥٠	مليون	تعويضات عن خسائر حرب الخليج.
٥٤	مليون	مساعدات للاجئين.
٧,٥	مليون	منحة لتغطية تكلفة المعونة الإسرائيلية.
٣,٥	مليون	لدول العالم الثالث.
٤٠٠	مليون	منحة لبرامج التعاون مع العرب.
١٥٠	مليون	ضمانات لقروض الاسكان.
٢,٤٩٢	مليار	منحة لتخزين بترول احتياطى لإسرائيل. المجموع للمعونة الاقتصادية.

وهذا هو المبلغ الحقيقى وليس ١,٢ مليار دولار كما يعلن رسمياً.

وتشمل الأرقام السابقة المعونة الحكومية فقط ولا تشمل. (أ) التبرعات الأهلية وتصل ما بين واحد واثنين مليار دولار تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب (ب) السندات الإسرائيلية التى يشتريها مؤيدو إسرائيل وتبلغ ١٦ مليار دولار تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب (ج) الضمانات الأمريكية لقروض إسرائيل ومثالها الديون العسكرية التى تم بيعها للبنوك الخاصة وتتحمل الخزانة الأمريكية تكلفة ضمانات هذه الديون الخاصة.

وبالمقارنة فإن مصر تحصل على معونة أمريكية معلنة قدرها ٢,٥٨٦ مليار دولار لعام ١٩٩٠ بينما ما حصلت عليه فعلا أقل من ذلك لأن المعونة تخصص لمشروعات معينة وإذا لم تنفذ هذه المشروعات فلا تنفق المخصصات وترحل للأعوام المالية التالية. ولا توجد لدى احصائيات عن الرقم الفعلى. وتوزع المخصصات المصرية بين أربعة بنود رئيسية وهى: المساعدات العسكرية الأساسية وحجمها ١,٣ مليار دولار. المساعدات الاقتصادية الأساسية وحجمها ٩٢٧ مليون دولار. قرض لاستيراد الحبوب الأمريكية وحجمها ١٦٠ مليون دولار. وضمانات لاستيراد السلع الأمريكية الأخرى وحجمها ٢٠٠ مليون دولار. وبطبيعة هذه المعونة يمكن القول بأنها معونة للمصدرين الأمريكيين كما هى معونة لمصر.

رابعا ـ تدرج المعونة الأمريكية لإسرائيل كقروض في البداية ثم تتحول إلي منحة لاترد عندما تستحق:

تدرج معظم مخصصات المعونة الأمريكية لإسرائيل تحت التوصيف القانونى «قروض» رغم أنها لا تكون كذلك والسبب ببساطة أن القروض لا تخضع للمتابعة والرقابة بواسطة الكونجرس أو الإدارة الأمريكية بينما تخضع المنح لهذه الرقابة. وبمجرد أن يحق سداد هذه القروض يحولها الكونجرس فجأة إلى منح لا ترد. والنتيجة أنه تم تحويل مبلغ ١٦,٤ مليار دولار من قروض إلى منح لا ترد ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٩ وفى نفس الوقت استطاعت إسرائيل أن تتجنب المحاسبة أو الرقابة بواسطة أى من السلطات الأمريكية. وكان لها حق اختيار استخدام هذه المعونة كيفما تشاء ومتى تشاء بدون رقيب أو حسيب، والدليل على ذلك هو أن تقرير المتابعة السنوى للكونجرس الأمريكى عن المعونة لإسرائيل عن عام ١٩٩٠ بأكمله لا يتجاوز صفحة فلوسكاب واحدة!

وبالمقارنة بمصر فلقد ألغى الكونجرس القرض العسكرى وقدره ٦,٥ مليار دولار بعد مجهودات شاقة للحكومة المصرية خلال أزمة الخليج وتتبقى الديون الاقتصادية وقدرها حوالى ٥,٥ مليار دولار دون أن تلغى أو تحول إلى منحة لا ترد رغم أن الحكومة الأمريكية قامت بمجهود يشكر لإلغاء نصف الديون المصرية لحكومات الدول الأخرى بنادى باريس.

وبطبيعة المعونة الأمريكية لمصر فإنها لا تخضع للرقابة قبل صرفها وبعده إذ أنها تخصص لمشروعات يوافق عليها مسبقا وبشروط تتطلب شراء المعدات والآلات والخدمات والنقل من مصادر أمريكية مهما كانت الأسعار أو الشروط أو النوعية وتدفع المعونة لمصدرى هذه السلع والخدمات الأمريكيين وبالتالى فإن حرية مصر فى استخدام هذه المعونة محدودة بل ويعاد إنفاق هذه المعونة فى أمريكا نفسها ولذلك تتأثر فعاليتها فى الإقتصاد المصرى.

خامسا ـ مستقبلية المعونة الأمريكية لإسرائيل مضمونة:

هناك تكهنات بأن المعونة الأمريكية للعالم الخارجى لن تستمر فى المستقبل على شكلها الحالى لأسباب سياسية وإقتصادية داخل أمريكا نفسها. وفى استقصاء تم هذا الأسبوع إعترض أكثر من ٦٩٪ من الأمريكيين على أية معونة خارجية واعترض ٤٦٪ منهم على أية معونة لإسرائيل نفسها. وإسرائيل تعلم ذلك وتستعد له. ولذلك فإن شعار إسرائيل هو «التعاون» وليس «المعونة».. وبدأت تتخذ الخطوات الفنية لتنفيذ ذلك وضمان التعاون الأمريكى وأمثلة ذلك التحول من «القروض» إلى «ضمانات» لهذه القروض حتى تستطيع إسرائيل دخول سوق المال العالمى للإقتراض بفائدة منخفضة وعلى آجال طويلة. وبدأت إسرائيل أيضا تحصل على «مقابل» بدلا من «منحة» مثل مقابل تخزين الأسلحة الأمريكية فى إسرائيل وكذا

الدخول فى «مشروعات مشتركة» مثل مشروع تطوير الصواريخ وكذلك تطوير العلاقات التجارية مع أمريكا بالحصول على امتيازات للتصدير والإعفاءات من الجمارك أو الضرائب وتشجيع الإستثمار الأمريكى المباشر أو غير المباشر فى إسرائيل. بل وزيادة الاستثمارات الإسرائيلية فى أمريكا. هذه الخطوات تضمن لإسرائيل إستمرار المعونة أو التعاون الأمريكى. أما فى مصر فقد يكون من المناسب الآن أن نسأل. وماذا سنفعل لو انقطعت المعونة الأمريكية؟